

المساومات في أزمة كركوك بين المركز والاقليم: سيناريوهات الوضع النهائي

أ.م.د. عثمان علي

قسم التاريخ - جامعة صلاح الدين - أربيل - اقليم كردستان / العراق

الملخص:

خلقت المادة ١٤٠ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ أزمة عويصة في العلاقات بين الاقليم والحكومة الفيدرالية في المركز. تشكل هذه الازمة احدى اهم التحديات في تطبيع العلاقة بين الاقليم والمركز. نحاول في هذا المبحث تتبع التطورات التي وقعت في العلاقات بين الاقليم والمركز في الفترة بين ٢٠٠٦ - ٢٠٢٠ حول تطبيق هذه المادة: لا سيما الأمور المتعلقة بملف كركوك. وهناك عرض للحلول المؤقتة لوضع كركوك، والمبادرات التي طرحت من قبل العديد من المنظمات الدولية ومراكز الدراسات. ثم نتطرق إلى حلول الوضع النهائي. هناك لهذه الازمة عدة جوانب يحاول الباحث هنا التركيز على طرح الحلول السلمية لأزمة كركوك على ضوء تجارب النزاعات العرقية في مناطق أخرى من العالم. ثم نختم المبحث بالقول إن الأزمة أعمق من أن تستطيع القوى حلها محلياً وسليماً، وتكمن الحل بتدخل دولي وتحكيم طرف ثالث. يتبع هذا البحث المنهجية المتبعة في حل الصراعات العرقية في الدول دول ما بعد الحروب. فهي دراسة تاريخية سياسية تعتمد على تحليل النصوص.

الكلمات الدالة: كركوك، دستور العراق، تركمان، تعريب، كرد

المقدمة:

هناك عدة سيناريوهات لتقرير الوضع النهائي لكركوك، وكل سيناريو لها بعض الميزات التي قد تكون مقبولة عند طرف وغير مقبول عند الآخرين. يحرص كل مكون على الصيغة المثلى لضمان مصالحهم الأمنية والاقتصادية والسردية التاريخية التي ربت قواعدها عليها. ولكن نحتاج إلى طرف دولي واحد أو أكثر، حتى يحظى بثقة كل المكونات، وتستطيع أن توجه المفاوضات، وتقنع الأطراف على عقد المساومات الصعبة، وفي أجواء سلمية بعيدة عن الخوف

والتهديد، وتحمي مصداقيتها أمام جماهير المكون. والغريب أن هناك إجماع بين معظم المعنيين بقضية كركوك من ضمنها ممثلي المكونين الكوردي والتركمان، ومعظم الخبراء الذين درسوا أزمة كركوك اعتبروا أن تدخل الطرف الثالث ضرورة ملحة لحل الأزمة. وهذا ما ذهب إليه تقرير مجموعة دراسة العراق والذي عرف بتقرير بيكر - هاملتون. ورد في التقرير المذكور أن وضع كركوك مثل برميل بارود، وإذا انفجر ستشعل كل العراق. وأوصى في الفقرة ٣٠ منه بضرورة أن يكون للمجتمع الدولي دوراً في تحقيق التسوية ووجوب تأخير الاستفتاء. (Anderson and Stansfield, 2009, p 274).

علماً هذا ما أشار إليه أيضاً تقرير مجموعة الأزمات الدولية في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٩. ودعا زلماي خليل زادة في مقال في جريدة نيويورك تايمز الصادر في ٢٩ تموز ٢٠٠٧ أن تقوم حكومة ولايات المتحدة الأمريكية بدور وسيط فعال في الأزمة في كركوك وفرض مساومات على جميع المكونات. ويقول الأستاذ داود أوغلو في مشروعه الخاص المتكون من عشرة نقاط، لا بديل من التدخل الدولي، وحلول مرحلية ومساومات صعبة، وأن تكون للدول الإقليمية دور إيجابي في تشجيع ممثلي المكونات إلى المساومات الصعبة. (أوغلو، ٢٠٢١).

اهمية الموضوع:

يقول اثنين من علماء السياسة المتخصصين في مسألة كركوك ليام أندرسون وجاريت ستانسفيلد ، اللذين كتبادراستهما الميدانية عن كركوك "مستقبل العراق يتوقف على إيجاد حل لوضع كركوك المقبول لجميع الأطراف . . . إذا لم يكن هناك جانب على استعداد أو قادر على حل وسط بشأن كركوك ، فالقضية محكوم عليها ينتهي بإراقة الدماء. (Anderson, Stansfield, pp. 4- 7). هل تستطيع الاطراف الفاعلة الخارجية تسهيل التوصل إلى حل بشأن كركوك؟ هذا كان السؤال الرئيسي لاري هنير ولوري ميلر، الباحثين العاملين في مركز راند للدراسات في واشنطن. (E. Miller, 2021 Hanauer). وينتهي الباحثين الى القول بدون تدخل القوى الخارجية الفاعلة لن تكون هناك حل دائم وعملي لازمة كركوك المعقدة. وهذا ما نذهب اليه في ورقتنا هذه ولكننا نؤكد ان الحل الخارجي مع سلام مستدام لن تتحقق بدون اشراك منظمات المجتمع المدني من المكونات الموجودة في كركوك. يُمكن أن تؤدي التوترات بين العرب والأكراد والتركمان في شمال العراق إلى تصعيد العنف الطائفي الذي قد يجر العراق إلى حرب أهلية من جديد ويقود إقليم كردستان إلى طرح خيار الاستقلال من جديد ويُطرح بالهياكل السياسية الوليدة في العراق. وما من قضية شائكة يمكن أن تشعل العنف بين هذه الجماعات أكثر من الوضع السياسي والقانوني لمدينة كركوك. يبدو أن القادة العرب

والاكرد والتركمان في حالة من الجمود بشأن كركوك. وعلى الرغم من أنهم لا يزالون يعيدون صياغة الحجج على الاحكام الدستورية التي أثبتت عدم جدواها في حل الوضع في المدينة، تنظر قوات الامن العراقية والكردية المنتشرة خارج المدينة لبعضها البعض بحذر، وقد استفاد المتطرفون من الفراغ الامني المتواجد لاطلاق موجة من الهجمات العنيفة ومواصلة حملات التعريب التي بدأتها نظام صدام حسين. وفي مثل هذه البيئة، إذ ان وجود المفاوضات قد يقلل من التوترات بين مكونات كركوك. ولكن ممثلي جميع الجوانب - ولاسيما المسؤولين في الحكومة والخدمات الامنية - من شأنهم أن يكونوا أقل عرضة لاثارة النزاع إذا كانوا يعتقدون أن هناك آفاقاً لتسوية النزاع عن طريق التفاوض. كما أظهرت دراسات الحالة والمؤلفات الاكاديمية أن دور الاطراف الثالثة كان حاسماً في تسوية النزاعات الاقليمية العرقية .

وفي الحقيقة ان حكومة الولايات المتحدة والامم المتحدة هما فعلاً اطراف سبق وان لعبوا -ولا يزالون- في الازمة في كركوك . فقد ساعد مسؤولوا الولايات المتحدة على التوسط في مناقشات أدت إلى صياغة القانون الإداري الانتقالي ثم الدستور العراقي بعد ذلك. وتنظر كل من قوات الامن العراقية والكردية إلى الولايات المتحدة باعتبارها العمود الفقري للالوية الامنية المشتركة الثالثة والتي عززت التعاون بين القوتين وساعدت على الحد من التوترات في المنطقة. وقد عزز الجيش الامريكي وفريق إعادة إعمار كركوك قدرات المحاكم الجنائية في مدينة كركوك لنزع فتيل التوترات بشأن اعتقال الاسايش طويل الاجل للسجناء العرب والتركمان في جميع أنحاء إقليم كردستان، ما أدى إلى محاكمات أسرع (وأكثر موثوقية 2) وإطلاق سراح أكثر من ٢٥٠ سجينا. (Knights, Michael, Ali, 2010, p. 60)

يحتمل أن تكون الولايات المتحدة وسيط ولذلك، في نظر إليها على أنها طرف ثالث يثق به المسؤولون العراقيون الحافل في التدخل وكذلك الاكرد. وتواصل وزارة الخارجية دورها النشط الذي تلعبه في حل الخلافات العربية الكردية. وفي كركوك يهدف الجهود إلى التخفيف من حدة التوتر بين مكونات كركوك. أقامت سفارة الولايات المتحدة في العراق نشاطاً حول التوترات العربية والكردية ويضع التوسط بين العرب والكرد كأولوية رئيسية لمهامها في العراق. وترسل حكومة الولايات المتحدة الدعم لمكتب النظر في التوترات التابعة للسفارة وتقوم المكتب بالعمل على "تعزيز قدرات المؤسسات المحلية في المواقع المضطربة الرئيسية. . . توفير منابر لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق " (6 RAND interview with senior State Department official, 2012)

وعلى الرغم من أن إعادة نشر الولايات المتحدة لقواتها يتطلب اتفاقاً جديداً بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية، تدرس وزارتا الخارجية والدفاع إمكانية وضع دبلوماسي أمريكي في كركوك - والذي سيكون إما مدني أو تابعاً لمكتب السفارة للتعاون الأمني في العراق - ليكون بمثابة عسكري أو مندوب لوزارة الخارجية أو ضابط نقطة الاتصال. ويمكن للامم المتحدة كذلك أن تلعب دوراً، ولكن سمعتها في شمال العراق غير قوية وذلك لأسباب عدة أولاً، فشل تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) حول المناطق المتنازع عليها في تلبية مطالب جميع مكونات كركوك، يثق قلة من أطراف النزاع بقدرة الامم المتحدة في تخفيف من حدة الصراع. ومما يؤسف له هناك أشخاص من الطرفين تسعى لتقويض مصداقية الامم المتحدة كوسيط فعال. (Gompert, et al, February 15, 2012)

ولا شك في أن بعض العراقيين العرب والتركمان يعتقدون أن واشنطن قد دعمت الحكم الذاتي و يرفضون فكرة أن الولايات المتحدة يمكن أن تكون بمثابة وسيط محايد. وفي نهاية حرب الخليج الأولى، منعت الولايات المتحدة جيش صدام حسين من فرض سلطته على شمال العراق بشكل فعال، وأقامت مناطق حظر للقيادة وحظر جوي وقامت بمهمة إنسانية سميت بعملية توفير الراحة لمساعدة اللاجئين الأكراد. وعلى مدى العقدين التاليين، مكنت المظلة الأمنية الأمريكية الحزبين الكرديين من إنشاء منطقة حكم ذاتي بحكم الأمر الواقع والتي ساعد نجاحها النسبي وازدهارها في إعداد القيادات الكردية لحجج قوية للاعتراف الرسمي بالحكم الذاتي الكردي في عهد ما بعد صدام. ومن المثير للسخرية إلى حد ما، أن الولايات المتحدة تعمل الآن بجد لضمان دمج حكومة إقليم كردستان بشكل كامل في الدولة العراقية المحكومة من بغداد بعد تسهيلها للحكم الذاتي الكردي لمدة ٢٠ عاماً. وقد قدم مسؤول بالقوات الأمريكية في العراق رؤاه حول هذه الديناميكية في رسالة بالالكتروني للمؤلفين (Ibrahim, Marwan, February 28, 2012)

سيناريوهات الوضع النهائي في كركوك في الدراسة التي أعدها مركز ميري عن كركوك بعنوان خارطة الطريق لمستقبل كركوك تعرض الدراسة الصيغ التالية حول وضع كركوك:

كركوك خارج إقليم كردستان -العراق: ستحافظ كركوك على وضعها كمحافظة للعراق إدارياً التي تسيطر عليها الحكومة المركزية في بغداد .

كركوك كإقليم: إن وضع كركوك سيكون في منطقة تتمتع بنفس السلطات والحقوق التي تتمتع بها منطقة اتحادية أخرى في العراق .

ذلك في أكبر المناصب الإدارية وأصغرهما، وفيها تمكين للأقليات، باستخدام حق النقض ضد التدابير بشأن بعض القضايا الحرجة، مثل الميزانيات أو المصالحات الانتخابية أو تحديد مستقبل المنطقة. حيث هناك التمثيل النسبي في توزيع الوظائف الحكومية ووضع آلية مؤسسية لتسوية المنازعات. كما أنه من الضروري اتخاذ بعض التدابير لبناء الثقة وجهود التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الطفيفة - يمكن أن تخلق الثقة وتسهل التعايش السلمي. ومع ذلك، فإن بعض الصراعات تكون متعددة الأوجه بحيث يكون هناك حاجة إلى إبرام "صفقة كبرى" شاملة لمنع القضايا العالقة من تقويض أي تسوية جزئية. وفي كثير من الحالات، يكون تدخل الأطراف الثالثة حاسماً للتوصل إلى اتفاق، حيث يمكن أن يساعد أطراف النزاع على التوصل إلى اتفاق من خلال التوسط مع الأطراف، وتقديم صيغ للتسوية.

وأحياناً يكون دور الطرف الثالث في ضمان تنفيذ الاتفاقيات التي من خلالها تمارس الضغط السياسي والعسكري وترصد الامتثال وتتوسط فوراً في الخلافات الناشئة عن التنفيذ. ويمكن أن تخلق الإدارة الدولية المباشرة في مكان الصراع بيئة مواتية لتطوير مؤسسات الحكم المستدامة؛ ويتطلب هذا الحل الحصول على دعم سياسي واقتصادي واسع النطاق من المنظمات الدولية أو الدول التي تلتزم بهذا النوع من ترتيبات "تصريف أعمال". وقد تم اختيار برتشكو وموستار وإيرلندا الشمالية والقدس كدراسات الحالة التي تشبه كركوك في كثير من النواحي. وبينها، كانت مسائل السيادة والسيطرة الإقليمية من العوامل الحاسمة لمصالح جميع الأطراف، إلا أن التكوين العرقي والموقع الجغرافي والعوامل الدينية (في حالة القدس) جعل التقسيم الرسمي غير عملي. وقد أدّى تعدد النزاعات إلى دراسة أو حتى تنفيذ صفقات كبرى، إلا أن التأجيل المتكرر أو إعادة التفاوض (بشأن القضايا الخلافية زاد من صعوبة الوصول إلى الصفقات الكبرى. وقد شاركت بالفعل أطراف ثالثة في التوصل إلى تسويات عن طريق التفاوض وتنفيذها) باستثناء القدس). ويمكن أن يؤدي التشرذم بين مكونات المجتمع إلى تضخيم "المزايدات العرقية" ومقاومة التسوية، حيث يحاول السياسيون تقديم أنفسهم كمدافعين عن مصالح مجتمعاتهم الضيقة أفضل من منافسيهم. ويمكن لهذه الانقسامات أن تؤدي إلى تمكين المتطرفين الذين يعملون لتقويض المساومات وجعل التنازلات أكثر صعوبة.

وقد تُساعد جهود تشجيع ممثلي المجتمع المحلي لتبني أهداف مشتركة أو منصة مشتركة في تلطيف هذه الاتجاهات. ساعد وجود منظمات المجتمع المدني، حتى على المستوى المحلي، في خلق بيئة ملائمة للمفاوضات وتعزيز العلاقات بين الطوائف والمكونات الذي يلزم للحفاظ على التعاون السياسي والاجتماعي. وقد يؤدي إنشاء مثل هذه المنظمات التي لم تكن

موجودة بالفعل إلى ظهور هذه الظروف ويمكن للقادة السياسيين المحليين الممثلين ذوي النفوذ أن يقوموا بتكثيف الجهود في مناقشات السياسة العامة على المستوى الوطني. وإنّ نمو نفوذ المجتمعات المحلية يساعد في تركيز الحوار السياسي على ضرورة إيجاد حلول ملموسة للمنازعات المحلية بدلاً من الدفاع المستميت عن النظرة القومية أو الايديولوجية. يرى استيفان والف، الخبير الأمريكي في النزاعات الدولية، أن الأزمة في كركوك يمكن حلها على ضوء الحلول السابقة للنزاعات السابقة ويرى من الضروري وجود الطرف الثالث ويقترح مراعاة النقاط التالية في حل أي أزمة عرقية مثل كركوك:

إنّ التقليل من أهمية رمزية السيطرة والسيادة الإقليمية يمكن أن يساعد الأطراف في الأزمات المستعصية. ويقوم المجتمعات المحلية على التركيز على مصالحها الواقعية بدلاً من الضرورات القومية.

يمكن أن تُساعد الإدارة الدولية المباشرة المناطق المتنازعة عليها في تخفيف التوترات العرقية وتعزيز التعاون بين الأعراق مع مرور الوقت، ولكن ذلك ليس حلاً مستداماً على المدى البعيد.

ويمكن تحسين فرص النجاح في تقاسم السلطة إذا كانت الآليات السياسية التي وضعت حديثاً:

- السماح بالمشاركة الفعالة لجميع الفئات في الحكومة.
- حماية المصالح الجوهرية للأقليات.
- وضع قيود لتهميش دور المتطرفين في العملية السياسية.
- تعزيز التمثيل النسبي في الجهاز الحكومي.

إذا كانت الآليات السياسية التي وضعت حديثاً قادرة على التكيف مع التغيرات المستقبلية، ولا سيما في ظل التركيبة السكانية والازدهار الاقتصادي وقدرات الدولة -تستطيع أن تحافظ على الثقة في المؤسسات السياسية وتمنع الصراعات السياسية في المستقبل.

يمكن تعزيز شعور جميع السكان بالأمن إذا عملت قوى الأمن الداخلي (الشرطة) بمهنية وكانت منزوعة السلاح وغير مسيسة وتنوعت بحيث تمثل كافة المكونات.

يتوقف نجاح العملية السياسية في الإصلاح وحل المنازعات، إذا كان عند أصحاب القرار من جميع الأطراف وضوح رؤية، هل يريدون بناء مجتمع ذات هوية وطنية أحادية وتطلب من الآخرين الاندماج فيها، أم أنّ الإصلاح تهدف إلى خلق مجتمع متجانس تقبل التعددية، وتكون للجميع فرصة لمشاركة سياسية فاعلة. وستكون النظام التعليمي والمؤسسات الثقافية

والاجتماعية مفتوحة للتعبير عن خصوصية جميع المكونات. وتظهر المؤسسة التعليمية من أي برامج وشخصيات ومؤسسات تروّج للأفكار الشمولية. ويجب أن تكون سياسة التوظيف في مؤسسات الدولة مفتوحة للجميع ويراعى فيها النسب المخصصة لتحقيق العدالة لجميع المكونات.

ويجب إشراك الأطراف الثالثة، مشاركة فعالة وعلى مستوى رفيع لتعزيز الحوار الجاري بين قادة المجتمعات المحلية. ويمكن أن تساعد المشاركة الدولية في تنفيذ الاتفاق وعلى سد الثغرات التي تمنع من تنفيذ التسوية وبناء المؤسسات السياسية المساعدة في التوصل إلى اتفاق، وكذلك سيتحقق الاستقرار على المدى البعيد. كما يمكن للإدارة الدولية المباشرة للأراضي المتنازعة عليها تحجيم قوى التطرف الداخلية التي تعمل على تقويض جهود المصالحة الوطنية ومنع التدخلات الخارجية السلبية –ولكن الإدارة الدولية لا تستطيع تحقيق المصالحة وحل المنازعات إن لم تكن عند الأطراف السياسية الفاعلة رغبة للسلام واستعداد للمساومات.

من الضروري أن تبدأ المفاوضات على الأمور البسيطة، والتي من صالح الجميع حلها بسرعة، فتخلق ذلك ثقة بين الأطراف. وإن تأجيل الموضوعات المثيرة للجدل على وجه التحديد سيؤدي إلى تجنب الجمود في المفاوضات، على الرغم من ذلك، فمن الضروري أن يتضمن التأجيل بعض الآليات التي تضمن عدم تأجيل القضايا الخلافية إلى أجل غير مسمى. كما يمكن أن يؤدي تكليف طرف ثالث محايد لاقتراح حلول للمواضيع الصعبة إلى تذليل العقبات التي تعترض المناقشات مع ضمان معالجة القضايا الحرجة (WOLFF, 2010, pp. 1361-1379). ويتفق ولفز مع تقرير يونامي لعام ٢٠٠٩ بإعطاء كركوك وضع خاص لفترة انتقالية. ولكن هذا الحل يتطلب الالتزام بالمادة ١٤٠ والوصول إلى الاتفاق بين حكومتي بغداد وأربيل. ويضيف ولفز:

يمكن عندئذٍ اعتبار الوضع الخاص أيضاً وضعاً مؤقتاً، وهذه فكرة طرحتها مجموعة الأزمات الدولية، والتي اقترحت تأجيل الاستفتاء لمدة عشر سنوات – لغرض التسويات النهائية للنزاعات الإقليمية الداخلية في العراق. والوضع المؤقت له في الآونة الأخيرة على نطاق واسع كآلية لتسوية الأراضي التي طال أمدها الصراع عليها. توقيع اتفاق السلام الشامل في السودان لعام ٢٠٠٥ التوصل إلى اتفاق نهائي لحل الصراع المستمر منذ عقود بين الشمال والجنوب عن طريق الاستفتاء على الاستقلال في الجنوب بعد فترة انتقالية قام فيها، وسيستفيد الجنوب محلياً من الحكم الذاتي الموضوعي وتقاسم السلطة في مركز. واتفق الطرفان على تفاصيل الاستفتاء المقرر إجراؤه في يناير ٢٠١١ وكرروا التزامهم بالالتزام بنتائجه. داخل السودان نفسه، التسوية بين الشمال والجنوب بشأن أبيي، المشار إليها سابقاً، هي حل وسط آخر حالة توضح

استخدام الترتيبات المؤقتة. أبعد من ذلك، بوغانفيل كما نص اتفاق السلام لعام ٢٠٠١ على إجراء استفتاء على مستقبل بوغانفيل الوضع السياسي بين Bougainvillians وخلال فترة تتراوح بين ١٠ و١٥ بعد سنوات من انتخاب حكومة بوغانفيل بموجب شروط اتفاق السلام.

يمكن العثور على سابقة تاريخية لمثل هذه الحلول المؤقتة في معاهدة فرساي في نهاية الحرب العالمية الأولى. هنا، ألمانيا تتنازل لفرنسا عن حوض سار بموارده الطبيعية الهامة كجزء من التزامات سابقة بدفع تعويضات عن أضرار الحرب. لكن حوض سار كان أيضاً منطقة متنازع عليها تاريخياً بين فرنسا وألمانيا، وقد تغيرت عدة مرات بينهما السيادة. حددت معاهدة فرساي أن، باعتبارها منطقة انتداب لعصبة الأمم، كان يجب أن تدار من قبل مفوض - هيئة من خمسة مسؤولين (ثلاثة تعينهم الرابطة وواحد من قبل كل من ألمانيا وفرنسا) لمدة ١٥ عاماً، وبعد ذلك كان من المقرر إجراء استفتاء، حيث يعطي السكان المحليون ثلاثة خيارات: الحفاظ على النظام القائم بموجب معاهدة فرساي، أو الاتحاد مع فرنسا، أو الاتحاد مع ألمانيا (لأجل اختيار غالبية الناخبين في عام ١٩٣٥). (WOLFF, 2010, p 18).

وعند مقارنة وضع كركوك بالنزاعات العرقية الأخرى التي تمت حسمها، نرى أن المساومات التي حدثت بالنسبة لمدينتي برتشكو وموستار في بوسنيا يكون أقرب حالياً، يمكن الاستفادة منها في دراسة وضع كركوك. أدى اتفاق دايتون للسلام لعام ١٩٩٥، والذي أنهى الحرب في البوسنة والهرسك، إلى تقسيم البلاد هناك بصفة رسمية إلى اثنين من الكيانات فيدرالية الشبه مستقلة. وكان اتفاق دايتون مشحون وملء ببعض النقاط الغامضة؛ حيث كانت منطقة برتشكو الاستراتيجية والواقعة بين الكيانين، نقطة الشرارة الأكثر ترجيحاً لتجدد العنف بين اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صرب البوسنة. دعا الاتفاق إلى عملية تحكيم ملزمة لكل الأطراف بغية تسوية موضع خط الحدود المشتركة بين الكيانين في بلدية برتشكو. ووكّل حسم المسألة إلى هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة أشخاص أن تحدد ما إذا كانت البلدية تكون تابعة لاتحاد البوسنة والهرسك أم جمهورية صرب البوسنة. وقد عمدت الخريطة التي تم وضعها ضمن اتفاق دايتون إلى ترك منطقة برتشكو لتكون نقطة الاتصال الوحيدة بين النصفين الشرقي والغربي من جمهورية صرب البوسنة. في الوقت نفسه، كانت منطقة برتشكو تضم طريقاً للنقل ومنطقة اقتصادية ذات أهمية بالنسبة لاتحاد البوسنة والهرسك. بالإضافة إلى تلك المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، كان الاتحاد البوسني يخشى أن يتم النظر إلى خسارة برتشكو في التحكيم على أنه بمثابة مكافأة للصرب على ما اقترفوه من التطهير العرقي. فقد تم إعطاء مدينة برتشكو، بالإضافة إلى المناطق المحيطة بها، ضمن بلدية برتشكو ووضع خاص

وكتسوية بين الكيانين. وقد قررت هيئة التحكيم في مارس/آذار ١٩٩٩ أن تكون بلدية برتشكو مقاطعة مستقلة تحت سيادة وسلطة اتحاد البوسنة والهرسك. وفي ظل ذلك القرار، تنتمي أراضي المقاطعة من الناحية الفنية بشكل متزامن إلى كل الكيانين معاً بموجب ترتيبات الحكم الثنائي فيها، لكن لا تخضع إدارة شؤونها من الناحية العملية إلى أي من الكيانين. وعلى الرغم من المخاوف المتعلقة بقوة صمود القرار، نجد أن تسوية برتشكو تأتي كمثال ناجح على حل وسط لنزاع عرقي إقليمي تمت صياغته بمشاركة دولية بارزة في عملية التسوية ومرحلة التنفيذ (Arbitral Tribunal For Dispute Over Inter-Entity Boundary)

المهم أن نلاحظ هنا، أن حل المسألة في برتشكو يمكن أن نستلهم منه دروس في معالجة أزمة كركوك من عدة نواحي. فقبل كل شيء انطوت قرارات هيئة التحكيم وعملية تنفيذ هذه القرارات، بإرشاد وتوجيه من مشرف عام معين بصفة دولية، وتم كل ذلك في إطار القرار التابع لمجلس الأمن. وكان هناك فرض وضغط من المجتمع الدولي على الأطراف للوصول إلى حل وسط في إطار الترتيب لحل وسط بشأن السيطرة على الأرض، ولم يكن هناك طرف "خاسر" لصالح الطرف الآخر.

وكان من الأهمية الحاسمة أن يتوافر للمراقبين الدوليين للمنطقة موارد واسعة ودعم سياسي كبير من قبل المجتمع الدولي. كان التدخل والنفوذ الدوليان ضروريين لعملية التسوية ودرجة النجاح التي تم تحقيقها. فقد ألزمت الأطراف في اتفاق دايتون (نفسها بشكل مسبق بنتيجة مفادها أن الموظف الذي يترأس هيئة التحكيم بمقدوره إنشاء السيطرة الدولية على المنطقة، وقد كان للمشرف الدولي المعين وظيفة مراقبة عملية تنفيذ المصالحات التي تتم بين الطرفين، وقد بقيت وحدة من القوات العسكرية مباشرة تحت سيطرة المشرف العام وكان واجب القوة تنفيذ القرارات. وقد بقيت قوة أمريكية "في منطقة برتشكو لعدة سنوات بعد صدور قرار التحكيم النهائي، وكانت عملية التنفيذ مدعومة بموارد دولية واسعة ودعم سياسي دولي، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية. دعت هيئة التحكيم في قرارها إلى تعيين مشرف مؤقت لمنطقة برتشكو مع تكليفه بإقامة مؤسسات حكم محلية متعددة الأعراق. كما منحت ذلك المشرف العام في المنطقة صلاحية إصدار التعليمات والأوامر الملزمة للطرفين. كما كلفت هيئة التحكيم هذا المشرف أيضاً بالإشراف على ما يتم إدخاله من إصلاحات على مختلف جوانب الحياة العامة، من قبيل المناهج التعليمية، بهدف الحفاظ على الطابع متعدد الأعراق لمنطقة برتشكو. وتحفظ هيئة التحكيم بسلطة تعديل قرار التحكيم النهائي إلى أن يحين وقت إعلان الممثل السامي للمجتمع الدولي في البوسنة بإتمام تنفيذ قرار التحكيم النهائي بشكل كامل.

وحذرت المحكمة في حكمها النهائي من أن عدم التزام أي من الكيانات المعنية يمكن أن يؤدي إلى قيامها بوضع أراضي المنطقة تحت السيطرة الحصرية للكيان الآخر. وهناك دستور تم صياغتها بمساهمة جميع الأطراف وتحت الرعاية الدولية وتدعو إلى تقاسم السلطة بين مختلف الأعراق، وبحسب هذا الدستور الإقليمي يجب أن يكون في شاغلي مناصب صناع القرار مراعاة التركيبة السكانية. وأن تقسيم السلطة تعكس السمات الديموغرافية في مرحلة ما بعد الحرب، على الرغم من أن البعض كان يخشى من أن اتفاقاتهم غير الرسمية لن تعمر طويلاً بعد انقضاء فترة الإشراف الدولي. يحمي النظام السياسي الخاص في المنطقة تحت إشراف المشرف الخاص إلى مراعات مصالح الأقليات في التشريع من خلال اشتراط أن يتم موافقة ثلث النواب لتمرير أي تشريع يخص قضايا معينة ذات علاقة بتلك المكون وبموجب موافقة مما لا يقل عن ثلث ممثلي كل طائفة عرقية رئيسية هناك. وحاول مجلس المنطقة المؤسس بقرار التحكيم النهائي دون استحواذ قوى العنف على مقاليد الأمور في منطقة برتشكو وذلك بإبعاد ما يخص كلا الكيانين من قوات شرطية وعسكرية وغيرها من قوى الأمن. (Award, 1998, p. 249)

نموذج موستار

كانت مدينة موستار مسرحاً لقتال عنيف خلال الحرب في البوسنة، وبصورة رئيسية بين قوات المسلمين والكروات. ومثلها مثل منطقة برتشكو، كانت إحدى المناطق القليلة متعددة الأعراق في أعقاب الحرب؛ حيث يتقاسمها ويتنازع عليها كل من الكروات والمسلمين. وقد أدت الحرب إلى تقسيم مدينة موستار ضمن بلدية موستار (بواسطة خط تقسيم يخترق مركز المدينة). فمدينة موستار هي المدينة الوحيدة في البوسنة التي لها أغلبية سكانية من الكروات، لذا ينظر إليها الانفصاليون الكروات باعتبارها عاصمتهم .

كانت المشكلة المحورية في مدينة موستار فيما بعد الحرب هي كيفية تقاسم الطوائف العرقية بها للسلطة مع الحفاظ على مصالح الأقليات فيها. فقد سعى الكروات إلى الحكم واتخاذ ترتيبات انتخابية من شأنها أن تسمح لهم بترجمة قوتهم الديموغرافية إلى هيمنة سياسية، بينما سعى المسلمون إلى إنشاء نظام قائم على التوافق السياسي - وهي مواقف تأتي على طرف النقيض من المواقف التي يتم السعي إليها على المستوى القومي في البوسنة، حيث يكون للمسلمين ميزة ديموغرافية، بينما يعتبر الكروات أصغر الطوائف العرقية الرئيسية. وكان المجتمع الدولي يبذل جهوداً مكثفة لتوحيد ودمج مدينة موستار، على الرغم من أن نجاح تلك الجهود كان أقل بكثير من النجاح الذي حققه المساعي الدولية في منطقة برتشكو. وتم إنشاء إدارة مؤقتة من قبل الاتحاد الأوروبي في موستار (EUAM عام ١٩٩٤) بهدف تيسير العملية

الانتقالية بعد تسوية النزاع، وإعادة إعمار البنية التحتية في المدينة التي تضررت بشكل كبير، وتأسيس هياكل إدارية، والتقريب بين الطوائف الكرواتية والمسلمة. وظل المجتمع الدولي ضالعا بشكل عميق في مدينة موستار بمظاهر متعددة حتى يوليو/تموز ٢٠١٠، حين قام مكتب الممثل السامي (OHR) (في البوسنة - والذي كان قد قام بفتح مكتب إقليمي له في مدينة موستار أوائل عام ١٩٩٧ - بإغلاق المكتب كجزء من عملية مغادرته لكل أرجاء البلاد. وفي أوائل عام ١٩٩٦، وضعت إدارة الاتحاد الأوربي في موستار موضع التنفيذ المدينة موستار، والذي حد بشكل جذري من مركزية المدينة وطرح ترتيبات نظام انتقالي نظاماً أساسياً غير مركزياً لتقاسم السلطة. وقد اشترط النظام السياسي الانتقالي أن يعين كل من رئيس ونائب رئيس البلدية على مستوى إدارة المدينة من أعراق مختلفة أي من الكروات والمسلمين (مع تناوب المناصب بشكل متواتر وتحديد عدد ثابت من المقاعد للطوائف العرقية المختلفة في مجلس المدينة). وبالإضافة إلى ذلك، تم السماح بحق النقض لكل طائفة عرقية؛ وكانت الجهات الفاعلة الدولية ترغب في أن يضمن الإطار الانتخابي المعقد وجود ممارسات توافقية بين الأعراق. وعلى خلاف منطقة برتشكو، حيث حاول قرار التحكيم النهائي أن يحد من الانقسامات العرقية وأن يعيد دمج المدينة، نجد أن الفصل العرقي كان هو أساس الحل "الانتقالي" قيد استناد إلى التنفيذ في مدينة موستار.

فقد قسم النظام السياسي المدينة إلى ست "بلديات" مراعيًا التراكيبات العرقية وخطوط السيطرة التي كانت قائمة في نهاية الصراع بشكل كلي، فضلًا عن منطقة مركزية كان مفترضاً أن تتم إدارتها بشكل مباشر بواسطة إدارة المدينة. وبعد مرور عشر سنوات، ظلت المدينة ومؤسساتها الحكومية مقسمة على أسس عرقية مع مؤسسات مزدوجة "مترهلة، غير فعالة" في بلديات المدينة وإدارة مركزية "لا تؤدي من الناحية العملية أي مهام مفيدة للمواطنين في المدينة ككل". وفي ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، قام المفاوض السامي بتعيين لجنة دولية (Mostar, Brčko Pp. 420 – 433) لإعمار مدينة موستار بغية تلبية "الحاجة إلى تسوية شاملة بشأن التنظيم المستقبلي لمؤسسات مدينة موستار"، و"استكمال تأسيس موستار كمدينة موحدة. وقد تمت حل المسألة على اتفاق مسبق بأن يكون لجميع الأطراف استعداد للمساومات. عليه فقد خسر المسلمون بلديات المدينة التي كانوا يفضلونها، لكنهم كسبوا حصة مضمونة من المقاعد في مجلس المدينة بعد إلغاء شرط ثبات العدد الإجمالي للمقاعد بينما كسب الكروات التوحيد الرسمي للمدينة. وتم تضمين شروط الأغلبية المطلقة في اعتماد الميزانية وغيرها من الأمور الحساسة الأخرى إلى جانب حقوق النقض لمختلف الأعراق بغية حماية الأقليات هناك. وتم تحويل بلديات المدينة إلى وحدات انتخابية قائمة على أساس الإقليم مع درجة أمن الاستقلالية

المحدودة فيما يتصل بالقرارات المتعلقة بالانفاق العام. (Mostar, Brčko, p) هناك العديد من عناصر الخبرة في تجربة برتشكو وموستار يمكن الاسترشاد بها بشكل مفيد في المسائل المتعلقة بكركوك وأهم هذه الدروس، هو الدور المهم الذي أنيط بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي في حل أزمة برتشكو.

فكركوك مسألة معقدة وحولتها أطراف الصراع إلى حالة صفرية، وهناك تعارض بين أهداف حكومتي الإقليم والحكومة المركزية التي سبست المسألة ودول إقليمية تساهم فياستخدام الأزمة لمصالحها. اذن نحن بحاجة إلى تفويض دولي وتغيير مهمة يونامي من المساعدة والوساطة إلى دور تحكيمي وقيام المجتمع الدولي بتسخير موارد مالية وبشرية وقوة عسكرية لوضع حل لأزمة كركوك. إن الوجود الدولي على الأرض وإنشاء إدارة مؤقتة خاصة للحكم المحلي للمرحلة الانتقالية ترضي المركز وحكومة الإقليم قد تتحقق كصيغة مقبولة للمرحلة الانتقالية. وتقوم الأمم المتحدة بحث جميع الأطراف على عقد المساومات المضمونة ومنع الأطراف المتشددة من فرض أجنداتها السياسية في كركوك. ومن ثمّ كانت نقطة الانطلاق للحكم فيما بعد الحرب تستند إلى الانقسامات التي تسبب فيها الصراع أكثر من استنادها إلى أي اهتمام بتقاسم السلطة. وقد أعاق ذلك بشدة الجهود الرامية إلى إقامة حكم فعال. أدت المباحثات الدائمة لقضايا التنفيذ إلى الحيلولة دون إحداث أي تقدم. تميزت عملية محاولة تطبيع الحياة العامة في مدينة موستار بالتفاوض المستمر، حيث لعبت بحلول عام ٢٠٠٠ رئيس الجهات الفاعلة الدولية دور الوسيط في أكثر من ٣٠ اتفاق تمت بين الطرفين. وإنّ التسوية في كركوك كما كان في برتشكو تحتاج إلى مرحلة انتقالية لإزالة عوامل التوتر في الأزمة، وإزالة آثار سياسات الحرب والتطهير العرقي، سواء كانت تعريباً أو تكريداً. كما أنّ إبعاد العناصر المتطرفة من جميع المكونات في إدارة المنطقة وحصر السلاح بيد القائمين بإدارة الحكم المحلي في كركوك تقتضي إبعاد قوات الحكومة الاتحادية وقوات الإقليم إلى خارج المدن في المحافظة.

ويجب أن تقوم هيئة التحكيم الدولي بمساعدة هيئات المجتمع المدني في كركوك بلعب دور أكبر في عملية التطبيع، وخلق جسور الارتباط بين المكونات. ومن الضروري أن تشمل سياسات الحكم المحلي المؤقت عودة اللاجئين والنازحين من مكونات كركوك، وتوحيد قوات الشرطة المحلية المختلطة، وتوحيد الميزانيات والمؤسسات. كما أنّه من الضروري أن تقوم الحكومة الفيدرالية وحكومة الإقليم مدعوماً من المجتمع الدولي وحكومة ولايات المتحدة الأمريكية بتدريب وتهيئة الكوادر المحلية ليكونوا في مستوى المهنية المطلوبة. كما يجب توخي الحذر أن لا

تتحول المنظمات المحلية العرقية والمحاصصة في التعيين إلى فرصة لقيام ممثلي الأقليات إلى تحويل مناصبهم إلى إقطاعيات خاصة، واستغلال مناصبهم لتشجيع الأحقاد العرقية.

إن كركوك تحتاج مشرف عام مثل برتشكو يكون له صلاحية إبعاد العناصر المتطرفة التي تقوض عملية المصالحات. إذن نحن بحاجة في كركوك إلى قوة دولية وقد تكون تلك القوة من الجيش الأمريكي أو وحدات من الاتحاد الأوروبي مثل ما حدث في موستار. وكما حدث في مدينة موستار المطلوب من جميع الأطراف أن تكون مستعدة لتقديم التنازلات، ولم يخف ممثلي مكونات موستار من تقديم تنازلات لأنها كانت مطمئنة، لن تسمح الإدارة المشتركة المعينة من الاتحاد الأوروبي في المدينة من استغلال تنازلاتها. ولكن لكركوك وضعها الخاص، فقد يمكن الاستفادة من مشروع دي مستورا في حل أزمة كركوك بمراحل وتفكيك الأزمة إلى جزئيات. فمثلاً، أن ما ذهب اليه بتحويل حويجة ونواحيها بعد استفتاء أهلها إلى محافظة أو وحدة إدارية خاصة قد تسهل الحل. ويمكن أن يكون هناك فرصة لمبادرات لخلق وضع خاص للتركمان والعرب في كركوك إذا انضمت إلى الإقليم حين يتم إجراء الاستفتاء المطلوب حسب المادة ١٤٠، ولكن تجزئة كركوك كمحافظة قد يمكن جزئياً ولكن تجزئة المدينة غير ممكن. وحتى تجزئة المحافظة ستخلق أقليات في الوحدات الإدارية الجديدة التي تحتاج صيغة أخرى للتعامل معها. ولكن الدرس الوحيد من التاريخ - التي عرضناها أعلاه لأزمة كركوك - هو أن الحلول الأحادية لا تحل المشاكل بل تعقدها. فالتعريب لم يفد العرب وكذلك سياسة تكريد الإدارة من خلال تهميش العرب والتركمان لم يفد الكورد؛ بل أضافت أحقاد إلى المشكلة المعقدة. وكذلك محاولة الالتفاف على حقوق الكورد في كركوك من خلال ممثلي العرب والتركمان في بغداد ٢٢ تموز ٢٠٠٨ لم تلق النجاح. ونفس الشيء يقال عن الاستفتاء التي رغم كونها حق ضمنته الدستور وتجاهل الحكومة العراقية تطبيق مادة ١٤٠، إلا أن آلية التنفيذ كانت أحادية الجانب ففشلت. ويخطئ من يتصور أن المكون الكوردي في كركوك قد تغض النظر لما يحدث لها من تهميش لهم في الترتيبات الأمنية والإدارية والتجاوزات التي تحصل على الحقوق الكوردية بعد أكتوبر ٢٠١٧.

دور المجتمع المدني في حل أزمة كركوك

إن الدراسات العديدة التي أجريت عن الصراعات العرقية تؤكد أن هناك ثلاثة عوامل تسهل الحلول للأزمات: دور المجتمع المدني، النخب، وتدخل الأطراف الثلاثة. كما تؤكد دراسات ميدانية أن وجود منظمات المجتمع المدني الفعال والعابر للأعراق قد لعبت دوراً مهماً في تخفيف حدة الصراعات العرقية في مناطق كثيرة من إيرلندا الشمالية. ولكن عدم وجود تلك المنظمات

في بلفاست جعلتها منطقة موبوءة للصراع. ففي إيرلندا الشمالية، ساعد وجود منظمات المجتمع المدني بين الطوائف في مكان واحد على اعتدال التوترات العرقية ومنع إراقة الدماء حتى وإن كانت المجتمعات المجاورة، التي لا تشتمل على منظمات مجتمع مدني، تتعرض للعنف العرقي مع عدم خبرة المجتمعات المجاورة التي يوجد لديها مجتمع مدني بأعمال العنف العرقية. (نموذج المصالحة الوطنية في أيرلندا الشمالية، ٢٠٢١).

لتقوية دور المجتمع المدني في كركوك هناك أرضية خصبة، والكثير من القوى الكامنة في المجتمع الكركوكي يجب تفعيلها لأداء دورها. فمثلاً تشكيل الفرق الفنية والرياضية والمنظمات العابرة للأعراق في المحافظة أمر في غاية الأهمية. والمطلوب من الهيئات الفنية والرياضية العمل بوعي وخطة واضحة لتشجيع التواصل الاجتماعي عبر الأعراق من قبيل تشكيل فرق رياضية وفنية مختلطة وجمعيات تمكين المرأة وتطوير قابليات الشباب والمنظمات البيئية. كما أنّ المؤسسات الدينية كمساجد ودور العبادة الأخرى والطرق الصوفية لها القدرة (بشرط أن توجه) لتنمية الوعي الجماعي العابر للأعراق في المحافظة. ولكن على الإدارة المحلية أو الإقليم المقترح والمدمومة من المجتمع الدولي إبعاد وحضر نشاطات كل شخص أو منظمة تابعة للمجتمع المدني في كركوك التي تحاول نشر أدبيات الحقد وتشجع الأحقاد والضغائن. فمثلاً يجب أن تزال من الأسواق والمنابر الإعلامية كل الأدبيات التي تمجد في الوسط الكوردي للأشخاص الذين تورطوا في أحداث ١٩٥٩ ضد التركمان. ونفس الشيء يقال عن الأشخاص والمنظمات الكوردية التي كانت لهم دور في الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧ في تهمة التركمان واستفزاز المشاعر التركمانية. علماً إنّ الكثير من الشخصيات الكوردية الذين تولوا مواقع النفوذ من الكورد في تلك الفترة لم يكونوا أصلاً من أهل كركوك.

وبالمقابل يجب تشجيع العناصر المعتدلة والكوادر الشابة في داخل المجتمع التركماني على التفكير بالمصالح المشتركة بينهم وبين الكورد والعرب. ولكن هنا لا نقصد عزل الجبهة التركمانية - التي تمثل شريحة كبيرة من التركمان - وخلق أحزاب كارتونية تركمانية كما فعل النظام العراقي السابق وبعض الأحزاب الكوردية في الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧. المقصود هنا فتح قنوات الاتصال مع قادة الجبهة وإعطاء الضمانات لهم بأنّ المكون الكوردي والعربي مستعد للتعاون معهم من أجل مصلحة كركوك. وكما يقول الأستاذ كمال صاري كهية، رئيس الحركة الديمقراطية التركمانية، دخل جيل من النخبة بين الكورد والتركمان في الماضي في صراع قومي (في تصوري لم يكن للكورد والتركمان لا ناقة فيها ولا جمل واستخدم الطرفين في

صراع الأيدولوجيات) فتمخض ذلك عن سفك الدماء وتمزيق السلم الاجتماعي في كركوك والتي أضرت الجميع؛ فالجيل الجديد غير ملزم بإعادة هذا التاريخ السلبي.

وهنا ندعو بضرورة رفع أدبيات الحقد التركمانية الموجهة ضد الكورد. نقر بأن أحداث ١٩٥٩ كانت فيها الظلم وسفك لدماء الأبرياء من المكون التركماني، ولكن ليس من الضروري وضع نصب تذكاري لهم في الساحات العامة التي تذكر الناس بهذه الأحداث المؤسفة، والتي قد لا تخدم عملية تجاوز الماضي. ويمكن تكريم شهداء التركمان ووضع النصب التذكارية في مكان خاص أو حديقة عامة. علماً أن هذه النصب التذكارية نصبت بضوء أخضر من الحكومات العربية المنطلق في بغداد وأعيد بناءها وتنصيبها من قبل نظام صدام لزرع الأحقاد وتمير سياسية (فرق تسد) لتطبيق سياسة التعريب، والتي عانت من ويلاتها التركمان والكورد. نقول إن الصلات بين مكونات كركوك صلاة عقيدة ودين وتاريخ ومصير مشترك. في الحقيقة يشير أكثر من خبير (ليام اندرسون وغاريت ستانسفيلد، ص ٢٤) في شؤون كركوك بهذا الصلاتات العمق التاريخي، والتي تمتد لقرون وبالتحديد أن العلاقة بين الكورد والتركمان هي علاقة عضوية مثل علاقة اللحم بالعظم في أيادي الأصبع الواحد ولا يمكن فصم عراها.

ومن الضروري إعادة النظر في المناهج التربوية عند المكونات الثلاثة، والتي فيها الكثير من الانغلاق، وتجاهل الواقع الجغرافي والاجتماعي والسياسي في كركوك. فالمنهج في الدراسة العربية تؤكد على عروبة العراق ومن ضمنها كركوك، وتتجاهل الإشارة إلى مشروعية المكونات الأخرى. كما أن المنهج في الدراسة الكوردية تؤكد فقط الشخصية الكوردية للمحافظة وتشير إلى كون كوردستان ككيان محتل ومن ضمنها الإقليم من قبل الحكومات المقسمة لكوردستان الكبرى. أما المناهج في الدراسة التركية هي أيضاً أحادية ومنغلقة وتعتبر معظم المحافظات الشمالية ومن ضمنها أربيل جزء من تركمان إيلي (تركمانستان) ويقول النشيد القومي التركماني إن كركوك المحافظة والمدينة هي جزء مقطوع من الوطن التركي الكبير وليس العراق. إذن، تفترض من الحكومة المركزية وبمساعدة ممثلي المكونات الأخرى، إعادة صياغة المناهج التربوية بطريقة تقبل الآخرين، وتعيد صياغة عقلية أبناء كركوك بطريقة أكثر وعياً بواقع كركوك المتعدد الأعراق، وتحذف السرديات التاريخية التي تخلق الأحقاد وتمهد للحروب العرقية. علماً أن كل حروب الإبادة الجماعية التي حصلت في القرن العشرين سبقتها هندسة العقل بطريقة تخلق من الآخر الوحش وتجرده من إنسانيته حتى يسهل إبادة جسدياً.

التسوية في كركوك:

دور القوى الإقليمية والأمم المتحدة والولايات المتحدة في التسوية يمكن أن تلعب الدول الإقليمية ذات القرابة العرقية بمكونات كركوك مثل تركيا والدول العربية وحكومة الإقليم دوراً هاماً في التوصل إلى اتفاق وتنفيذه أو حتى عرقلته . لعبت الأمم المتحدة والولايات المتحدة في السابق وفي أكثر من مناسبة دوراً مهماً في نزع فتيل الانفجار في كركوك، ويمكن لهم أن يلعبوا دوراً أكثر فاعلية في المستقبل في أزمة كركوك. تنظر كل من قوات الأمن العراقية والكوردية للولايات المتحدة باعتبارها القوة العسكرية والسياسية الوحيدة والقادرة في خلق الآلية الأمنية المشتركة التي تسعى كل الأطراف لها، حتى تحظى باحترام جميع المكونات في كركوك. كما يمكن للولايات المتحدة أن تساهم في حل الأزمة في كركوك بالطرق التالية:

تشجيع ظهور المجتمع المدني المحلي والقادة السياسيين. أولت وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أولوية كبرى لتكريس المزيد من الموارد لإدارة البلدية وتطوير الأحزاب السياسية ومبادرات المجتمع المدني في كركوك. وقد تستطيع المجموعات المدنية المحلية والأحزاب السياسية المستقلة عن المؤسسات الوطنية الكبرى تجاوز ما وراء الدوائر الانتخابية العرقية وخلق حوار حول القضايا التي تهم جميع سكان كركوك . تعزيز تدابير بناء الثقة: وتعتبر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) طرفاً مناسباً تماماً لمواصلة جهودها لوضع تدابير لبناء الثقة على مستوى القاعدة الجماهيرية وللحوار بين الطوائف في كركوك.

يتعين القيام بالحلول من الأسفل إلى الأعلى ومن الأعلى إلى الأسفل في وقت واحد. على أن تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية في نفس الوقت بتسهيل المناقشات بين القادة المحليين في مجتمعات كركوك لتدارس مشاكل الإدارة في البلدية، والخدمات العامة والإسكان والقضايا المحلية الأخرى مع استمرار الضغط على الزعماء الوطنيين من أجل حل القضايا الاستراتيجية المعلقة. ويمكن أن تساعد هذه الطريقة في حل جذري للمشاكل وذلك بالفصل بين القضايا ذات الاهتمام المحلي والمناقشات الوطنية والحد من التوترات المحلية .

دور الولايات المتحدة في خلق الآلية الأمنية المشتركة في كركوك. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد سحبت جميع قواتها من العراق بحلول ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، فقد صرحت كل من الولايات المتحدة والمسؤولين العراقيين أن الحكومة العراقية قد تطلب من أمريكا العودة إلى العراق في مهمات تدريبية مؤقتة أو قصيرة الأجل؛ وإذا حدث ذلك، فإن القوات الأمريكية يمكنها أن تواصل بناء قدرات الوحدات العراقية والكوردية التي ستشارك في الآلية

الأمنية المشتركة. علمًا أنَّ الصلح والاستقرار في العراق والإقليم تخدم المصالح القومية الأمريكية؛ حيث ورد في تقرير حول التسوية في كركوك: "ويوجد للولايات المتحدة مصالح عديدة لحل النزاع في كركوك بعد أن ضحت بالكثير من جنودها وأموالها لتحقيق الاستقرار والديمقراطية في العراق. وتسعى الولايات المتحدة إلى منع انفصال حكومة إقليم كوردستان وتعزيز الحلول المطروحة للقضايا الدستورية والقانونية الهادفة لدمج حكومة إقليم كوردستان على نحو متزايد في دولة العراق، وذلك لتمكين التنمية السياسية والاقتصادية المستمرة في العراق. كما تحرص واشنطن أيضاً على تشجيع استكشاف والحفر وتصدير النفط والغاز العراقي للحصول على الأموال اللازمة لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في حكومة إقليم كوردستان والعراق ككل. وعلى الصعيد الأمني، تُريد الولايات المتحدة منع حدوث أي فراغ أمني يمكن استغلاله من قبل المتطرفين وكذلك تجنب الاضطرابات التي يمكن أن يقوض العنف في كركوك". (Hanauer, E. Miller, p.2) ويمكن لأمریکا، أن يضع دبلوماسياً أمريكياً تابعاً للبيتاغون أو من وزارة الخارجية كضابط اتصال في كركوك، والذي سيكون مهمته لعب دور محوري في تأسيس القوة الأمنية المشتركة في كركوك. تعيين مبعوث خاص. تقوم الولايات المتحدة بتعيين مبعوث رفيع المستوى يحظى بدعم جميع الأطراف في تيسير المناقشات المتعلقة بحل أزمة كركوك. يكون مهمته الإشراف على تيسير المناقشات، وتحديد التنازلات المحتملة، والحفاظ على سير عملية التفاوض ويكون مهمته مثل مهمة مبعوثي الولايات المتحدة السابقين للقضايا العربية والكوردية - والذين كانوا دبلوماسيين مهنيين خدموا لمدة سنة واحدة ويكون مهمته الأساسية أيضاً اتخاذ خطوات للحد من التوترات العرقية وتيسير المناقشات الموضوعية حول مستقبل كركوك بالطرق التالية:

تخفيف التسليح في كركوك من خلال إقناع القادة العراقيين والكورد بشكل غير رسمي على نزع السلاح من مدينة كركوك بتمركز وحدات قوات الأمن العراقية جنوب المدينة، وتمركز الوحدات الكوردية في الشمال. وفي الواقع إذا تم ذلك سيؤدي إلى تجنب حدوث أية اشتباكات بشأن كركوك. عزل المؤسسات الأمنية المحلية عن العراق، يمكن تشجيع حكومة المركز وإقليم كوردستان لنقل جميع المسؤوليات الأمنية من القوات الاتحادية والأسايش الكوردية إلى الشرطة المحلية المتعددة الأعراق. (Ali, pp.15 – 17) بعض خصوصيات الأزمة العرقية في كركوك في الصراعات العرقية التي تكون هناك الغلبة لطرف على حساب طرف أو أطراف أخرى ستؤدي في معظم الأحيان إلى فرض إدارة خاصة بالطرف المتغلب، وقد تعطى الحكم الذاتي أو الحكم المحلي. وحين تنتهي الصراع بعدم الحسم سيؤدي ذلك إلى تقسيم المناطق عرقياً ومناطقياً ولهذا أضرار عدة. انتهت التسوية في الهند في عام ١٩٤٧ إلى تقسيمها إلى الهند

وباكستان، وتسبب ذلك في وقوع مئات الآلاف من القتلى، وتشريد الملايين من الأفراد، وترك أقلية مسلمة كبيرة في الهند، ومع كل ذلك، فشل في إيجاد حل لوضع الحدود المتنازع عليها في كشمير. وفي كثير من الحالات التي تكون مثل كشمير، يكون التقسيم ببساطة عبارة عن إعادة تشكيل للصراع العرقي والإقليمي واستدامته، كما أنه يخلق أقليات جديدة بحاجة إلى الحماية. ففي إيرلندا في عام ١٩٢١ أدى تقسيم جنوب إيرلندا إلى كيانين في الجنوب والشمال. وحول ذلك التقسيم الجماعة الكاثوليكية المحلية، التي كانت جزء الشمال مقسماً عرقياً في جميع أنحاء الجزيرة، إلى أقلية ضعيفة. فقد منحت بلجيكا، على سبيل مثال، محدوداً لكل من المناطق الجغرافية الخاصة بها والطوائف العرقية التابعة حكماً ذاتياً لها. وعلى الرغم من أن الحكومة والبرلمان يتناولان المسائل الاتحادية الهامة لجميع البلجيكيين، وليس كل حكم ذاتي أو خلق إقليم خاص مضر للدولة والمكونات العرقية. ففي بلجيكا هناك الحكومة والبرلمان الفيدرالي، وهناك مجالس تشريعية خاصة لكل مكون من المكونات الساكنة في بلجيكا، ولبروكسل العاصمة وضع خاص إدارياً ضمن بلجيكا. وتتناول اللجان المجتمعية التي تمثل كلاً من الناطقين بالفلمنكية والفرنسية والألمانية المسائل الثقافية والتعليمية واللغوية لكل مجموعة لغوية بغض النظر عن مكان تواجد أعضائها في بلجيكا. فهنا نرى تقاسم المناطق المتنازعة عليها عرقياً عن طريق خلق أقاليم ومناطق خاصة والتي حالت دون تقسيم البلاد.

ولكن ترتيبات تقاسم السلطة تؤدي إلى إيجاد حلول غير إقليمية تركز على الأدوار المشتركة في الحكم. وقد أنشأت العديد من المستوطنات شكلاً من أشكال نظام تقاسم السلطة بما يضمن التمثيل السياسي الفعال للأقليات، ويحمي ثقافتها في محاولة لمنع هيمنة جماعة الأغلبية، وتنطوي ترتيبات تقاسم السلطة على عدد من العناصر: وغالب الأحوال هو التمثيل المضمون في السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة؛ للتأكد من أن كل مجموعة لديها تأثير على السياسات والتشريعات. ويمكن أن تُخصص هذه الترتيبات مواقع معينة لمجموعات محددة مثل: لبنان (مع تناوب المناصب المعينة بين المجموعات) مثل: الرئاسة البوسنية (أو تعيين صناع قرار متكافئين) مثل: أول وزيرين في إيرلندا الشمالية (أو هيئات لصناعة القرار الجماعي) مثل: مجلس الرئاسة العراقي في إطار الترتيبات الانتقالية التي انتهت صالحيتها منذ حين.

استنتاجات البحث:

- نتفق هنا مع توصيات مركز ميرري للبحوث عن الشرق الأوسط في دراسته حول كركوك في عام ٢٠١٥ أنّ الواقع العرقي المتداخل في كركوك لا تسمح لتقسيم المناطق على أساس عرقي لذلك؛ نرى ضرورة اللجوء إلى نظام تقاسم السلطة في المحافظة والعمل على بناء جسور الثقة، وخلق هوية مدنية مشتركة تتجاوز الأعراق والانتماء للجماعة.
- ويمكن أن تقوض هذه النظم المبدأ الديمقراطي الذي يتبنى مفهوم "شخص واحد - صوت واحد" ولكن هي وسيلة تعطي الأقليات التأثير الضخم لمنع تهميشهم في المستقبل. كما يمكن أن يولد فرصة لأحد المكونات التي أعطيت الكثير من الصلاحيات أن تقوض العمليات التغييرية المستقبلية. كما يمكن أن يتم التلاعب بسهولة بالأنظمة التوافقية من قبل القوميين المتطرفين، ويمنع خطابهم الانقسامية للتوصل إلى حل وسط، الأمر التي تسعى للحفاظ على مواقعها من خلال استبعاد الممثلين المنافسين لمجتمعاتهم.
- فالتوافقية قد تؤدي إلى قتل المبادرات السياسية لأن أحياناً يصعب الحصول على إجماع كل المكونات. وتخلق الترتيبات التي تُحدد الهياكل الحكومية المماثلة في كل مجتمع مثل تلك التي تتعلق بتعليم لغة معينة بيروقراطية مزدوجة ومكلفة.
- وباختصار أنّ نظام تقسيم السلطات ليس خياراً بدون صعوبات ومساوئ، ولكنه بديل الانفصال والحروب. وكما بينا أعلاه، أنّ الحلول المتعلقة بأزمة كركوك تحتاج إلى دور نشط للمجتمع المدني، ودور النخب، ودور الأطراف الخارجية الفاعلة والمحايدة. إنّ السردية التاريخية، وحالة عدم وجود الثقة بين الأطراف المكونة للأزمة في كركوك، ووجود التدخل الإقليمي السلبي في الأزمة، وموازين القوى الحالية على الأرض تتطلب حلاً مرحلياً للأزمة، يكون فيها آليات للتطبيع، وإزالة المظالم والآثار السلبية للسياسات الخاطئة في الماضي.
- كما أنّ المكونات المعقدة للأزمة، وعدم وجود رغبة، ونخبة قادرة ورغبة لعقد المساومات الصعبة، وفي غياب وجود الثقافة الديمقراطية وتقبل الآخر بين القيادات السياسية الفاعلة في العراق وكركوك، من المتوقع جداً أن تنفجر الأوضاع في كركوك إما بين مكوناتها في المحافظة أو بين قوات الإقليم والمركز.
- وبما أنّ انفجار الأوضاع فيها ستكون بمثابة نار كبير التي ستلتهم لهيبها كل شيء في العراق، كما أشار إليه أكثر من منظمة ومراقب دولي، وستهدد الأمن والسلام الإقليميين، فمن الضروري تدخل الأمم المتحدة في الأزمة، ولكن ليس بدور الوسيط بل بدور الحكم. وبعبارة أخرى بعد حوالي قرن تقريباً ستخلق كركوك نفس الأزمة التي خلقتها في عام ١٩٢٣ - ١٩٢٥ التي عرفت آنذاك بمشكلة الموصل، والتي أخفقت الأطراف المكونة للأزمة حلها؛ فلجئنا إلى عصبة الأمم وقام الأخير بلعب دور الحكم وتم تسوية الموضوع سلمياً.

قائمة المصادر:

- أوغلو داود، ١٠ نقاط لحل أزمة كركوك وتجنب "تسونامي" عراقي - عربي من الموقع الإلكتروني: ٢١
arabi21.com › story ›
- نموذج المصالحة الوطنية في أيرلندا الشمالية. من الموقع الإلكتروني: www.iasj.net › iasj
- ليام اندرسون وغاريت ستانسفيلد.
- ANDERSON Liam, STANSFIELD Gareth, Crisis in Kirkuk: The Ethnopolitics of Politics and Compromise, Philadelphia, Pa.: University of Pennsylvania Press, 2009.
- ANDERSON Liam, STANSFIELD Gareth.
- KNIGHTS, MICHAEL, ALI Ahmed, Kirkuk in Transition: Confidence Building in Northern Iraq, Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus 102, April 2010.
- 6 RAND interview with senior State Department official, Washington, January 13, 2012
- GOMPERT, C. David, K. KELLY Terrence, WATKINS Jessica, Security in Iraq: A Framework for Analyzing Emerging Threats as U.S. Forces Leave, Santa Monica,
- The-Future-of-Kirkuk-A-Roadmap-for-Resolving-the-Status-of-the-Province-English.pdf
- WOLFF Stefan, Governing (in) Kirkuk: resolving the status of a disputed territory in post-American Iraq, International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-) , November 2010, Vol. 86, No. 6, Post-American Iraq (November 2010).
Arbitral Tribunal For Dispute Over Inter-Entity Boundary in. www.ohr.int ›. PDF. Mar 15, PDF. Mar 15, 1998 - DISPUTE OVER THE INTER-ENTITY BOUNDARY IN BRCKO AREA. request, between 1 December 1997 and 15 January 1998
- Arbitral Tribunal for Dispute over Inter-Entity Boundary in Brčko Area, Supplemental Award, 8. March 15, 1998.
- MOSTAR, BRČKO, Florian Bieber Local institutional engineering: A tale of two cities, Published online: 05 Aug 2006 <https://doi.org/10.1080/13533310500074523>.
- HANAUER Larry , E. MILLER Laurel , "Resolving Kirkuk Lessons Learned from Settlements of Earlier Ethno-Territorial Conflicts.
- ALI Othman , https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2012/RAND_MG1198z1.arabic.pdf/RAND_MG1198z1.arabic.pdf
- The-Future-of-Kirkuk-A-Roadmap-for-Resolving-the-Status-of-the-Province-English.pdf
- Hanauer Larry , E. MILLER Laurel , <https://www.rand.org/pubs/monographs/MG1198.html>
- Calif.: RAND Corporation, MG-911-OSD, 2010. As of February 15, 2012: <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG911.html>
- IBRAHIM, MARWAN, "US Troops Should Stay in Iraq: Iraqi Governor," Agence France Presse, June 15, 2011. As of February 28, 2012: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/iraq/op-eds/iraq-everyone-wants-a-piece-of-kirkuk-the-golden-prize.aspx>

سازشکردن له کیشی نیوان ناوهند و هەریم: سیناریۆکانی دۆخی کۆتایی

پوخته:

مادهی 140 ی دهستووری 2005 ی عێراق قهیرانیکی توندی لهپهيوهندیهكانی نیوان هەریم و حکومهتی فیدرāl لهناوهنددا دروستکردوو. ئەم قهیرانه پهکیکه لهگرتنترین ئالنگارییهکانی ناساییکردنهوی پهيوهندی نیوان هەریم و ناوهند. لەم توێژینهویدا ههول دهمین که بهدواداچوون بۆ ئەو پێشکهوتنه بکەین که له پهيوهندیهكانی نیوان هەریم و ناوهند له نیوان ساڵهکانی 2006 بۆ 2020 دا لهسەر جێبهجێ کردنی ئەم ماددهیه به تایبەت ئەو بابەتانهی که پهيوهندیان به دۆسیهی کهرکووه ههیه لهگهڵ پێشکهشکردنی چارهسەری کاتی بۆ دۆخی کهرکوک، ئەمە جگه له دهستپێشخهريیهکان له لایهن زۆریک له پیکخواه نیودهولتهیهکان و ناوهندهکانی لیكۆلینهوه. پاشان باس له چارهسەری کۆتایی ئەم دۆخه دهکەین.

چهندین لایهنی ئەم قهیرانه ههیه که توێژمر لێردا ههول دهمات تیشکیان بخواه سەر، لهگهڵ خستنه رووی چارهسەری ئاشتییانه بۆ قهیرانی کهرکوک له بهر رۆشنایی ئەزمونهکانی ململانێ رهگهزییهکان له ناوچهکانی تری جیهان. بهو ئەنجامی دهلێین که قهیرانهکه زۆر قوڵه بۆ ئەوهی دهمهلاتهکان له ناوخوا به ئاشتیی چارهسەر بکری. چارهسەرکه له دهستیومردانی نیودهولتهی و ناوژیوانی لایهنی سییهمدایه. ئەم توێژینهویدیه پهیرۆمی ئەو میتۆده دهکات که بۆ چارهسەرکردنی ناکۆکییه ئەتنیهکانی نیوان میللهتان له دواي جهمگدا بهکارهاتوو. بهم شیویه دهکری بگوتری لیكۆلینهویدیهکی میژوویی سیاسیه لهسەر بنهمای شیکردنهوی دهقهکاندا کاری لهسەر کراوه.

پهیشین سهرهکی: کهرکووک، دهستووری عێراق، تورکمان، تهعریب، کورد

Bargains in the Kirkuk crisis between the center and the region: final status scenarios

Abstract:

Article 140 of the Iraqi constitution of 2005 created a severe crisis in relations between Kurdistan Regional Government and the federal government in Baghdad. This crisis constitutes one of the most important challenges in normalizing the relationship between KRG and the Baghdad. In this essay, we try to track the developments that occurred in the relations between the region and the center during the period between 2006-2020 regarding the application of this article. Especially matters related to the Kirkuk file. There is a presentation of temporary solutions to the status of Kirkuk, and the initiatives put forward by many international organizations and study centers. Then we turn to final status solutions. There are several aspects to this crisis. The researcher here tries to focus on proposing peaceful solutions to the Kirkuk crisis in light of the experiences of ethnic conflicts in other regions of the world. Then we conclude the discussion by saying that the crisis is too deep for the KRG and Baghdad to solve it locally and peacefully, and the solution lies through international intervention. Our mythology is based on conflict resolution strategies in ethnic conflicts in post-war societies. It is also a historical and political study based on textual analysis.

Keyword: *Kirkuk, Iraq-constitution, Turkmen, Arab, Kurd*